غيض من فيض حقائق غائبة في الحرب

انطوان شلحت

مع استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة واستحقاقها لقب أطول حرب خاضتها دولة الاحتلال منذ تأسيسها، بدأت تتبلور في أوساط المحللين والمراسلين الصحافيين الإسرائيليين فئة تحمل شعار: حان الوقت لكي تُقال الحقيقة للجمهور العريض. وتنطوي كلمة الحقيقة على مدلولاتٍ ومعانٍ كثيرة، ولكن في ما يرتبط بما ننوي الغوص عليه يمكن أن نُعرّف الحقيقة اصطلاحًا بأنها الاتفاق مع ما هو قائم في الواقع. وأبرز ما تتغيّاه هذه الفئة أن تقول الحقيقة بالأساس حيال ما حقّقته هذه الحرب وما لم تحقّقه، من جملة الأهداف التي وضعت لها منذ البداية، وكانت بمثابة المسوّغ لشنّها منذ يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول.

يمكن القول إن هذه الفئة جزء من إجماع إسرائيلي أوسع، على أن الأمر الأبرز الآن، بعد مرور أكثر من نصف عام على الحرب، أن هناك فشلًا إسرائيليًا مطبقًا في تحقيق أهدافها المعلنة؛ فالأسرى والرهائن الإسرائيليون بأغلبيتهم لم يعودوا، ولم تُهزم حركة حماس، ولم يتم العثور على حلّ يُبعد عناصر حزب الله عن الحدود الشمالية، وعشرات الآلاف من الإسرائيليين من سكان الشمال والجنوب لا يزالون نازحين في بلدهم، غير أن ما يسم استثنائيتها، إن صحّ التعبير، عائدٌ إلى تركيزها على تفنيد الأكاذيب التي روّجها الدعاية الإسرائيلية الرسمية، ولا سيما التي يبثها الجيش. وبمتابعة سريعة، يتبيّن أن أكاذيب الجيش تتعلق بأمرين: الأول، عدد الذين تمكّن من قتلهم أو اعتقالهم بين صفوف المقاومين الفلسطينيين، والذي تنفيه مثلاً حقيقة أن حركة حماس تمكّنت من إعادة تنظيم نفسها بسرعة في منطقة شمال قطاع غزّة التي احتلها الجيش الإسرائيلي ودمّرها، وهي اليوم الجهة الأقوى بالنسبة إلى سكان هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ننوّه بأنه حتى صحيفة «يسرائيل هيوم» التي هي بمثابة بوق لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عنونت أحد تقاريرها الأخيرة التي تناولت بيانات الجيش، وإن لدوافع حزبيّة سياسية، بالعبارة الآتية «يجب قول ما يلي: أرقام الجيش الإسرائيلي تخفي الحقيقة». والأمر الثاني حجم الخسائر البشريّة التي تكبّدها الجيش الإسرائيلي والتي لا تنحصر في عدد القتلى بين صفوفه، بل تشمل أيضًا عدد الجرحى وحالات الإصابات ونسبة الإعاقات الدائمة والإعاقات في مجال الصحة النفسيّة، بما في ذلك القلق، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، وصعوبات التكيف والتواصل، وحالات الهلوسة والذهان وغيرها. يهدف كذب الجيش أداتيًا إلى أن يزيح عن كاهله المسؤولية عن الإخفاق الذي أدّى إلى نجاح عملية طوفان الأقصى، وإلى الفشل في الوصول إلى النتائج المرجوّة في الحرب، في حين أن كشف بعضهم هذا الكذب يرمي بجلاء إلى حصر تلك المسؤولية وذلك الفشل في قيادة الجيش.

مع ذلك، يمكن العثور على أصوات قليلة تسعى إلى اكتشاف الحقيقة التي يجري إخفاؤها من المؤسّسة العسكرية أو المؤسّسة السياسية، ومن فيض الحقائق الأخرى التي قال بعض أفراد هذه الفئة إنه ينبغي إشهارها أمام الجمهور أن إعلان خروج الفرقة 98 من منطقة خانيونس يوم السابع من إبريل/ نيسان الحالي جاء ليعلن ما كان معروفاً لكثيرين منذ فترة، ومؤدّاه أنه منذ ما قبل هذا الخروج بأكثر من شهر، ما عاد الجيش الإسرائيلي يخوض عملية حسم في قطاع غزّة، ولا تقويض، ولا كل الكلمات الأخرى التي ليس لها مغزى عسكري، مثلما يؤكد أحد كبار الباحثين في معهد أبحاث الأمن القومي، ويراي هذا الباحث نفسه، شعر الجيش باليأس من المؤسّسة السياسية مرتين: الأولى، عندما رفض نتنياهو وحكومته بلورة غلاف سياسي للحرب من دونه يصبح العمل العسكري بلا معنى حقيقي؛ والثانية، عندما رفضت المؤسّسة السياسية، لأسباب تتعلق بمصلحتها فقط، أن تأمر بالانتقال إلى مرحلةٍ أخرى من الحرب، وهي مرحلة إقامة خطوط دفاعية، والانطلاق منها للقيام بعمليات موجّهة استخباراتيًا وتستهدف ضرب إعادة تنظيم حماس.

وثيقة المبادئ الخمسة... اختراق حالة الاستنقاع السوري

أحمد مظهر سعدو

يتعيّن نجاح الثورات والانتفاضات بدلالة ما يمكن أن ينتج عنها من متغيّرات وسياقات، تحرّك المياه الراكدة وتعيد إنتاج الواقع المتحرّك وفق محدّدات جديدة، وعلى هدي دينامية متجدّدة أخرى، تواكب حالة الحراك الشعبي الميداني الجارية. فقد تمكّنت ثورة السوريين، عبر حراكها السلمي المُنتفض في الجنوب السوري (السويداء)، منذ أكثر من ثمانية أشهر، أن تعيد الحياة إلى جُلّ الحراك الوطني السوري الديمقراطي، الذي كاد أن يخبو، كما اقترب فعلياً من حالة أشبه بالاستنقاع. ويبدو أنّ نشاط (وحركة) شباب السويداء، ونسائها وشبّابها، وتآلف الجميع بكل الفعاليات الوطنية والمنظمات المحلية من أجل سورية الحرة المدنية، والعمل على أساس الوصول إلى بناء دولة المواطنة المفتقدة في سورية منذ عقود طويلة، وإصرارهم الحثيث على المضي في مسارات العمل الوطني السوري الفاعل، ومن ثمّ اجتراح الحلول تلو الحلول، وأيضاً بعث الروح المعطاءة في زوايا ومنعرجات الوطن السوري وجغرافيته على امتداده، بدءاً بوثيقة «المناطق الثلاث»، ثم انضمام الساحل السوري وفعالياته المعارضة لها، لتغدوا «المناطق الأربع»، ذلك كلّه، على ما يبدو، واستمرار النجاحات والمراكمة في العمل الوطني على أبدي تجلّيات العمل الوطني في جبل العرب وسهل حوران، قد أتى أكله هذه المرّة، وأسهم في إنتاج وثيقة وطنية تحمل المبادئ الخمسة وتصقل الأفكار، عبر إنتاج وإشاعة حالة غير مسبوقة في الحالة السورية، وقادرة على الفعل، إذ عمل نشطاء السويداء، وعبر أشهر عديدة، على فتح حوار مفيد بشأن مبادئ أوليّة تلامس كلّ الوضع السوري، وتعيد بناء الحياة في الواقع السوري على أسس جديدة، فالجميع قد أسهم في صياغة هذه الورقة/ الوثيقة، ثمّ وقّع عليها أكثر من 60 تنظيماً ومنظمة مُعارضة سورية على امتداد الجغرافيا السورية، بالإضافة إلى عشرات من الأفراد والنشطاء، بعد أن عجزت متفرّغات وإستطالات المعارضة الرسميّة السوريّة كلّها، خلال سنواتها الثلاث عشرة السابقة، عن القيام بمثل هذه النتاجات اللافتة والجدّية. ولعلّها اليوم، وبعد أن واكبت احتفالات السوريين بيوم جلاء المستعمر الفرنسي عن أرض سورية إبّان نضالات شعبية سورية كثيرة ومريرة، لعلّ هذه الوثيقة المُنْتَجة في تاريخ 19 إبريل/ نيسان 2024 تؤسّس لأن تكون بداية مهمّة من أجل إنتاج وصياغة العقد الاجتماعي الوطني السوري المطلوب والمأمول، الذي تعثّرت فيه المعارضة السورية قبل ذلك كثيراً، كما أصابها التشظّي والتذرّر والانفلاش، والمزيد من الضياع. ورقة حراك السويداء وجبل العرب أضحت وثيقة وطنيّة بامتياز، بعد تمكّن نشطاء السويداء من أن يحصلوا على توقيعات كثيرة، كما أسلفنا، لم يتوقعها أحد، فشملت عدداً من القطاعات والامتدادات الشعبية السورية العريضة والكبرى. فهل ستكون، بهذا الشكل وهذا الإخراج، بمثابة الاستفتاء الشعبي الأكثر أهمية الذي لم يحصل منذ زمن طويل؟

هذه الوثيقة/ الرسالة، القصيرة والمعبّرة والموجّهة إلى السوريين كلّهم، وإلى هيئة الأمم المتحدة، وكذلك إلى المجتمع الدولي المنشغل هو الآخر عن القضية السورية والمسألة السورية، في كثير غيرها، أطّرت بنقاط خمس تتركّز في: أولاً، احقية الظهاهر السلمي، سواء المستمر في السويداء منذ ثمانية أشهر ضدّ سلطة النظام أو ضد قوى الأمر الواقع العنصرية واللافتة والجدّية. ولعلّها اليوم، وبعد أن واكبت احتفالات السوريين بيوم جلاء المستعمر الفرنسي عن أرض سورية إبّان نضالات شعبية سورية كثيرة ومريرة، لعلّ هذه الوثيقة المُنْتَجة في تاريخ 19 إبريل/ نيسان 2024 تؤسّس لأن تكون بداية مهمّة من أجل إنتاج وصياغة العقد الاجتماعي الوطني السوري المطلوب والمأمول، الذي تعثّرت فيه المعارضة السورية قبل ذلك كثيراً، كما أصابها التشظّي والتذرّر والانفلاش، والمزيد من الضياع. ورقة حراك السويداء وجبل العرب أضحت وثيقة وطنيّة بامتياز، بعد تمكّن نشطاء السويداء من أن يحصلوا على توقيعات كثيرة، كما أسلفنا، لم يتوقعها أحد، فشملت عدداً من القطاعات والامتدادات الشعبية السورية العريضة والكبرى. فهل ستكون، بهذا الشكل وهذا الإخراج، بمثابة الاستفتاء الشعبي الأكثر أهمية الذي لم يحصل منذ زمن طويل؟

هذه الوثيقة/ الرسالة، القصيرة والمعبّرة والموجّهة إلى السوريين كلّهم، وإلى هيئة الأمم المتحدة، وكذلك إلى المجتمع الدولي المنشغل هو الآخر عن القضية السورية والمسألة السورية، في كثير غيرها، أطّرت بنقاط خمس تتركّز في: أولاً، احقية الظهاهر السلمي، سواء المستمر في السويداء منذ ثمانية أشهر ضدّ سلطة النظام أو ضد قوى الأمر الواقع العنصرية واللافتة والجدّية. ثانياً، التأكيد على الثوابت الوطنية المتمثلة في وحدة التراب والهوية الوطنية، ورفض المشاريع الانفصالية. ثالثاً، تفعيل الحلّ السياسي بمرجعية قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، وبيان جنيف 1 لعام 2012، والقرارات الدولية ذات الصلة، والدخول الفوري في المرحلة الانتقالية وتحقيق التغيير السياسي الذي يهيئ البيئة الآمنة لاستعادة السوريين قرارهم الوطني، ويحفّز العودة الآمنة للمهجرين منهم، ويفضي إلى الوصول لدولة الحقّ والقانون والمواطنة للسوريين كلّهم، تحدد دستورها ونظام حكمها السياسي والإداري هيئة تأسيسية مُنتخَبة من السوريين كلّهم في المرحلة الانتقالية. رابعاً، الإفراج الفوري عن المعتقلين، والكشف عن مصير المغيبين قسرياً، وإلغاء جميع الأحكام التعسّفية التي طاولت شرائح المجتمع السوري كافّة، وأكثرها أهمية أحكام محكمة الإرهاب غير الشرعية، ومحاسبة كلّ من تلطّخت أيديهم بدماء وحياة السوريين، وتحقيق العدالة الانتقالية. خامساً، خروج القوات الأجنبية والميليشيات الطائفية والمتطرفة كافّة، وعودة الأمن والأمان إلى جميع الأراضي السورية.

> أسهم العمل الوطني في جبل العرب وسهل حوران في إنتاج وثيقة وطنية تحمل المبادئ الخمسة وتصقل الأفكار بإنتاج حالة سورية غير مسبوقة قادرة على الفعل

لا بد من القول، وبوضوح، إن هذه المحدّدات والأساسات الوطنية السورية المُهمّة، التي يجمع عليها السوريون اليوم، ويتوافقون عليها، يمكن اعتبارها بمثابة إعلان مبادئ، بل حالة جدّية وصيغة يُبنى عليها، كما يمكن الاشتغال فيها وغيرها نحو إنتاج العقد الاجتماعي الوطني السوري الذي طال انتظاره، وتقاعس الجميع ولم يتمكنوا من إنجازه بعد، لا بدّ من أن يكون عقداً اجتماعياً حقيقياً شاملاً السوريين كلّهم، ولا يستثني أحداً من إثنيات وقوى سياسية، وطوائف أيضاً.

إن هذه الوثيقة تأسيس لانطلاقة سورية جديدة، وبوابة عبور نحو الحلّ السياسي الذي يحفظ وحدة سورية وسيادتها، ويحقن دماء السوريين، ويوقف نزيف الدم والدمار، ويعيد اللاجئين والمهجّرين إلى ديارهم، ويحقق الانتقال السياسي الذي يحتاج إليه السوريون، ويحفظ كرامتهم وحرّياتهم، ويحقق العدالة والمساواة والمواطنة، ويؤسّس لدولة القانون والمؤسّسات، ويحقق الاستقرار والتنمية والازدهار، ويعيد سورية إلى محيطها العربي وإلى المجتمع الدولي، ويحقق الأمن والسلام والاستقرار لكلّ دول المنطقة والعالم.

لبنان نحو الانهيار

يقظان التقي

لم تتراجع كثيراً مخاطر التصعيد ونشوب صراع آخر في الشرق الأوسط في لعبة الردود بين إيران وإسرائيل، واحتمال أن تتغير حرب غزّة حرباً أوسع، حيث انتقل العالم في ليلة المسرّات باتّجاه الأراضي المحتلة من الرؤية الملتزمة بالسلام العادل والتعاطفات الكبيرة مع القضية الفلسطينية، بتأثير السياق السياسي والأمني لحرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل، إلى حيث متغيّرات معادلة العلاقات بين إيران وإسرائيل، وما ينظر إليه الغرب على أنه بات تهديداً وجودياً للكيان المحتل.

أحدث الرد الإيراني و«استعراض القوة» خروجاً من حرب الظل الدائرة بين الجانبين تفاعلات كبيرة، أشعلت حمّى الاتصالات الدولية من أجل التوصل إلى هدنة في قطاع غزّة، مرفقة بالتهديد الإسرائيلي والحذر من الدور السياسي والعسكري لحزب الله، موضوع استقطاب وانقسام، وهو يتعرض لانتقادات داخلية وخارجية تجاه المسائل التي يريدها محجوزة له في مجتمع متنوّع وديمقراطي، وهو يريد أن يكون مجلس الإدارة في كلّ شيء. وبتأثير سلبي على الاستقرار الوطني، وعرقلة الجهود الممزولة للإنقاذ. فبفقد لبنان المزيد من العلاقات الدولية، وبعرّضه للعقوبات والعزل السياسي والتدهور لمجرد الاستفزاز، ليس بهدف اختراق، أو مشروع آخر. ذلك أن إيران قادته مع شبكة من الميليشيات العربية لفرض مكاسبها والحفاظ عليها كقوة إقليمية عظمى، ويمثل الحزب كلّ شيء في خدمة إيران بين الأحزاب التي تضم الروابط الدينية والسياسية والعقائدية.

> يخشى اللبنانيون من حساسيّة حزب الله ومن نزعة عنف في مناقشة الأوضاع الداخلية

يخشى اللبنانيون من حساسية الحزب ومن نزعة عنف في مناقشة الأوضاع الداخلية، وسوف تنسب المسؤولية إليه حين تتعطل كل المسارات لانتخاب رئيس للجمهورية، وللإتيان بموافصات حكم يعتمد عليه في إجراء إصلاحات هيكلية، أو انفجار الوضع الأمني، الذي يشهد اهتزازات مناطقية بسبب النزوح السوري، وما يثيره من أعمال انتقامية وعنصرية تعيد تشكيل صورة حرب أهلية (باسكال سليمان)، إلى تعطيل استحقاقات امتحانات رسمية وانتخابات بلدية ووقائع تجارية واقتصادية كمخزون النفط والقمح والمواد الغذائية والأدوية على صورة الانهيار التام. الأكثر من ذلك أن أولوية الحزب في النظام الإيراني ليست الدفاع عن «حماس»، أو حتى القضية الفلسطينية بشكل عام. إيران منشغلة بتطور مشروعها النووي العسكري الذي سيشكل ضمانة لبقائها الأبدي.

إيران في معادلة العلاقة مع «النظام الشرير في إسرائيل» لا تدري ما إذا كانت ارتكبت خطأ أم لا في مرحلة الحروب «المنظمة»، والأميركي يمسك العصا من الوسط، ويضغط للعودة إلى ما قبل عملية القنصلية الإيرانية في دمشق، ومتابعة المفاوضات بشأن حرب غزّة وجنوب لبنان. هذا خلاف وتحوّل عقائدي على حساب الطرف الفلسطيني، الذي تخلى العالم عنه وعن نضال بطولي لا مثيل له، وسط انعدام الرؤية السياسية والاقتصار على البعد الأمني في مقاربة كل ما يخصه، وكل ما يحتاجه وقف الحرب وزوال الاحتلال. من دون ذلك لا معنى لشيء.

(إعلامي وكاتب لبناني)

دولية، علماً أن الردّ الإسرائيلي كان ليستهدف مبنى وزارة الدفاع في طهران بفعل الغطرسة الإسرائيلية، واقتصر (منعاً لمناكفة الحلفاء) على ضرب منطقة حساسية في أصفهان.

حزب الله في جنوب لبنان بات يحلّ محل دولة فاشلة، وبهدّد بحرب واسعة، هل يصعد ليتناقش مع الإيرانيين، أم مع الإسرائيلي والأميركي ومحاذرة الحرب الفعلية؟ أم هو الخوف من الوضع الداخلي في لبنان «كتيبة إسرائيلية في البلد» (نواف الموسوي)، أم هو انعدام الرؤية الاستراتيجية عند اللبنانيين والحزب معاً. وأي تصعيد قد يتسبّب بتداعيات خطرة على السكان المدنيين (نحو مئتي ألف نازح)، ويأخذ البلد إلى الدمار الشامل مع استمرار التهديدات الإسرائيلية، سيما عندما تنتهي الحرب الوحشيّة على غزّة، وتقترب ساعة الحسم على الحدود مع لبنان. مقدار كبير من القلق والمخاوف والحذر من الدور السياسي والعسكري لحزب الله، موضوع استقطاب وانقسام، وهو يتعرض لانتقادات داخلية وخارجية تجاه المسائل التي يريدها محجوزة له في مجتمع متنوّع وديمقراطي، وهو يريد أن يكون مجلس الإدارة في كلّ شيء. وبتأثير سلبي على الاستقرار الوطني، وعرقلة الجهود الممزولة للإنقاذ. فبفقد لبنان المزيد من العلاقات الدولية، وبعرّضه للعقوبات والعزل السياسي والتدهور لمجرد الاستفزاز، ليس بهدف اختراق، أو مشروع آخر. ذلك أن إيران قادته مع شبكة من الميليشيات العربية لفرض مكاسبها والحفاظ عليها كقوة إقليمية عظمى، ويمثل الحزب كلّ شيء في خدمة إيران بين الأحزاب التي تضم الروابط الدينية والسياسية والعقائدية.

يخشى اللبنانيون من حساسيّة الحزب ومن نزعة عنف في مناقشة الأوضاع الداخلية، وسوف تنسب المسؤولية إليه حين تتعطل كل المسارات لانتخاب رئيس للجمهورية، وللإتيان بموافصات حكم يعتمد عليه في إجراء إصلاحات هيكلية، أو انفجار الوضع الأمني، الذي يشهد اهتزازات مناطقية بسبب النزوح السوري، وما يثيره من أعمال انتقامية وعنصرية تعيد تشكيل صورة حرب أهلية (باسكال سليمان)، إلى تعطيل استحقاقات امتحانات رسمية وانتخابات بلدية ووقائع تجارية واقتصادية كمخزون النفط والقمح والمواد الغذائية والأدوية على صورة الانهيار التام. الأكثر من ذلك أن أولوية الحزب في النظام الإيراني ليست الدفاع عن «حماس»، أو حتى القضية الفلسطينية بشكل عام. إيران منشغلة بتطور مشروعها النووي العسكري الذي سيشكل ضمانة لبقائها الأبدي.

إيران في معادلة العلاقة مع «النظام الشرير في إسرائيل» لا تدري ما إذا كانت ارتكبت خطأ أم لا في مرحلة الحروب «المنظمة»، والأميركي يمسك العصا من الوسط، ويضغط للعودة إلى ما قبل عملية القنصلية الإيرانية في دمشق، ومتابعة المفاوضات بشأن حرب غزّة وجنوب لبنان. هذا خلاف وتحوّل عقائدي على حساب الطرف الفلسطيني، الذي تخلى العالم عنه وعن نضال بطولي لا مثيل له، وسط انعدام الرؤية السياسية والاقتصار على البعد الأمني في مقاربة كل ما يخصه، وكل ما يحتاجه وقف الحرب وزوال الاحتلال. من دون ذلك لا معنى لشيء.

(إعلامي وكاتب لبناني)

خلال تشييع مقاتل من حزب الله، جنوبي لبنان، 17 إبريل (فرانس برس)

السلطويات العربية وميثاق اللجوء

معتز الفجيري

اعتمد البرلمان الأوروبي في العاشر من إبريل/ نيسان الجاري ميثاق الهجرة الأوروبي، والذي يمهد لإدخال تغييرات نوعية في السياسات والتشريعات الأوروبية في استقبال (وتنظيم) تدفّقات طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين، والمقرّر اعتمادها في الدول الأعضاء تمهيداً لتبنّيها بشكل شامل عام 2026.

ويبدو أن اعتماد الميثاق في هذا التوقيت استهدف مواجهة النفوذ المتصاعد لليمين المتطرف وتحييده، قبل أسابيع من إجراء انتخابات البرلمان الأوروبي والتي تنافس فيها بقوّة أحزاب اليمين الشعبوية، حسب نتائج آخر استطلاعات للرأي. وقد صوّتت لصالحه في البرلمان الأوروبي أحزاب اليمين والوسط، الليبراليين والاشتراكيين الديمقراطيين، وعارضته أحزاب اليسار الراديكالي والخضر وبعض الاشتراكيين وأحزاب اليمين المتطرف التي وجدت أنه غير كافٍ للتصدّي للمهاجرين.

سيزيد هذا الميثاق، إذا ما جرى تبنّي سياساته بالكامل بشكل رسمي، تكثيف المخاطر والمعاناة التي تواجهها تدفقات الهجرة غير النظامية والملاجئون عبر المتوسط. يضم الميثاق تدابير تهدف إلى رفع كفاءة (وقدرات) أجهزة الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في غربلة ملفّات طالبي اللجوء وفحصها ومتابعتها، لكن الأجندة الأهم، والأكثر إثارة للجدل، ما سيمهّد له الميثاق من إيجاد فضاءات خلفية خارج الاتحاد الأوروبي لصد تدفّقات الأفراد، واحتجاز غير المرغوب في استقبالهم وتغليظ الرقابة والسيطرة على الحدود الأوروبية، وتنقلات المهاجرين غير النظاميين، وطالبي اللجوء. يقترح الميثاق أيضاً تسريع إجراءات فحص طلبات طالبي اللجوء على الحدود الأوروبية خلال اعتقالهم، وتقرير ما إذا كان سيجري استقبالهم أو إعادتهم إلى بلدانهم، أو دول ثالثة خارج الاتحاد الأوروبي. ويمثل تسريع هذه الإجراءات إخلالاً جسيماً بقدرة طالبي اللجوء على عرض قضاياهم بشكل منصف وعادل، وحصولهم على الدعم القانوني اللازم. وكانت المملكة المتحدة قد تبنت سياسة مشابهة لتسريع إجراءات البتّ في طلبات اللجوء، إلا أن المحكمة العليا في إنكلترا خلصت في يونيو/ حزيران 2015 إلى عدم قانونية هذه السياسة. لن يوقف الميثاق حركة الأفراد، بل سيجعلهم أكثر عرضة للمخاطرة والموت للوصول إلى الأراضي الأوروبية. وعلى الرغم من جهود أوروبا للسيطرة على حدودها الجنوبية، فقد تمكّن نحو 186 ألف مهاجر ولاجئ من عبور رحلة الموت عبر المتوسط عام 2023. ستؤدّي التدابير التي يؤسس لها هذا الميثاق إلى زيادة احتياج الاتحاد الأوروبي لعلاقات استراتيجية ووثيقة مع الحكومات العربية في جنوب المتوسط، والتي ستساهم في تحقيق المكوّن الأهم في هذا الميثاق، وهو حراسة الحدود الجنوبية لأوروبا، وصد طالبي اللجوء قبل الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، وقبل دول الاتحاد الأوروبي ومؤسّساتها. وقد رأينا بالفعل في السنوات الماضية نجاح تركيا والمغرب في أن تجعل تدفق المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء مصدر ضغط ومساومة سياسية مع الاتحاد الأوروبي. وبالتزامن مع طرح الميثاق للمناقشة والتصويت داخل البرلمان الأوروبي، وقع الاتحاد الأوروبي أخيراً خطة الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع مصر، والتي يشكل فيها مكوّن التعاون طويل المدى في مكافحة الهجرة غير النظامية عنصراً جوهرياً. وكان الاتحاد الأوروبي قد وقّع مذكّرات تفاهم مع الحكومتين التونسية والموريتانية، وقريباً مع الحكومة اللبنانية، لتهيئة بلدانها لكي تكون فضاء خلفياً لتنظيم حركة طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين لصالح الدول الأوروبية. لكن الاتفاق الأوروبي مع مصر هو الأضخم مالياً لرغبة الاتحاد الأوروبي بالأساس في تجنّب التداعيات الأمنية والسياسية لانهيار الاقتصاد المصري، والاعتماد على الدور المصري في احتواء آثار الحرب على غزّة، واستمرار الصراع الأهلي في السودان.

> بعد 29 عاماً من تبنّي إعلان برشلونة، تغيّرت السياسة والتوجهات والمشكلات جذرياً

لقد أطلق الاتحاد الأوروبي مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995 في حقبة سياسية شابتها تطلعات كبيرة بأن تحفز هذه الشراكة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتنمية الاقتصادية والتواصل بين الشعوب في الفضاء الأوروبي المتوسطي. الآن وبعد 29 عاماً من تبنّي إعلان برشلونة، تغيّرت السياسة والتوجهات والمشكلات جذرياً في أوروبا والمنطقة العربية، واصبح الطموح الأكبر للاتحاد الأوروبي، والذي يمثل الهاجس الأول للهجرة واللجوء التعبير الأحدث عنه، هو تشييد جدار حديدي عازل ضد شعوب جنوب المتوسط، والتنصل السياسي من جذور (ومسبّبات) تفشي البيئة الطاردة للشعوب في الجنوب.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

كاريكاتير

عماد حجاج

العراق وأميركا نحو الشراكة... ولكن!

عبد اللطيف السعدون

الخلاصة التي خرجنا بها من لقاء رئيس حكومة العراق محمد شيّاع السوداني برئيس الولايات المتحدة جو بايدن أن البلدين مقبلان على اتّباع صيغة «الشراكة الثنائية» في علاقتهما التي تعتمد على تفعيل «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» في مجالات السياسة والدفاع والطاقة والصحة والاتصالات والقضاء، والتي لا تعدو أن تكون إعادة إنتاج لما هو حاصل منذ الغزو الأميركي للبلاد، وقد بشّرتنا بمردوداتها مهندسة العلاقات بين البلدين سفيرة أميركا لدى بغداد آلينا رومانوسكي، ووصفتها بأنها ستكون «شاملة» و«مُستدامة»، أي أنها ستتعامل مع كل شؤوننا، وتعالج كل مشكلاتنا، وقد تبقى معنا طول العمر. وطبّبت رومانوسكي خواطرنا، إذ أخفت عنّا أن هذه الشراكة ليست متكافئة ولا عادلة، وإنما هي «شراكة» مفروضة من قوة غاشمة احتلّت بلدا، ونصّبت على حكمه من تراه يحقّق مصالحها، وحيث جعلت البلد لا حوْل له ولا طول، وليس بين حكّامه من يجرؤ على أن يعترض، أو حتى أن يناقش.

عرضت رومانوسكي علينا أيضا في سياق ما سمّتها «مقالة رأي» جردة بأضعاف ما قالت إنه يمثّل «الدعم المستدام والحيوي» الذي قدّمته بلادها إلى العراقيين على مدى الأعوام السالفة، ووثقته بأرقام عن ملايين الدولارات التي صرفتها في العراق خدمة لمواطنينا في مجالات بناء القدرات الأمنية، وتنمية المجتمعات المحلية، وإطلاق مشاريع جديدة وفرص عمل، وبناء مدارس ومستشفيات ومرافق مياه، ودعم النازحين، والتطوير التكنولوجي... إلخ.

وبالطبع، اكتشف العراقيون مبكّرين أن حصيلة هذه «الجردة» هي صفر على الشمال، ولم تدر علينا لا سمنا ولا عسلا، بل ما حصل في الأعوام العشرين التي مرّت من مآس وآلام وانتهاكات ودمار شامل في كل مرافق الحياة والمجتمع بفوق أوعملية غزو أو احتلال، وما تقوّلة المنظمات الدولية المتخصصة يدحض ما أشارت إليه رومانوسكي، إذ وضعت منظمة الشفافية الدولية العراق، في أحدث تقرير لها، على قائمة «الدول الأكثر فساداً، والأقل شفافية»، حيث يغذّي الفساد العنف والصراع، ويعرّض حياة المواطنين العاديين إلى مخاطر.

إلى ذلك، تعهّدت رومانوسكي أن تسرّب لنا معلومة لتذكّرنا بمنة بلادها علينا، عندما قالت إن «لا طرق باب العراق، معلنة عن بدائل لما تعرضه الولايات المتحدة، لكن السفيرة ترى أن أيا منها لم يقدّم للشعب العراقي بقدر ما فعلته الولايات المتحدة كل يوم، ولا يمكن لأيّ منهم أن يقدّم للعراق تمهيداً لتبنّيها بشكل شامل عام 2026.

ويبدو أن اعتماد الميثاق في هذا التوقيت استهدف مواجهة النفوذ المتصاعد لليمين المتطرف وتحييده، قبل أسابيع من إجراء انتخابات البرلمان الأوروبي والتي تنافس فيها بقوّة أحزاب اليمين الشعبوية، حسب نتائج آخر استطلاعات للرأي. وقد صوّتت لصالحه في البرلمان الأوروبي أحزاب اليمين والوسط، الليبراليين والاشتراكيين الديمقراطيين، وعارضته أحزاب اليسار الراديكالي والخضر وبعض الاشتراكيين وأحزاب اليمين المتطرف التي وجدت أنه غير كافٍ للتصدّي للمهاجرين.

سيزيد هذا الميثاق، إذا ما جرى تبنّي سياساته بالكامل بشكل رسمي، تكثيف المخاطر والمعاناة التي تواجهها تدفقات الهجرة غير النظامية واللاجئون عبر المتوسط. يضم الميثاق تدابير تهدف إلى رفع كفاءة (وقدرات) أجهزة الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في غربلة ملفّات طالبي اللجوء وفحصها ومتابعتها، لكن الأجندة الأهم، والأكثر إثارة للجدل، ما سيمهّد له الميثاق من إيجاد فضاءات خلفية خارج الاتحاد الأوروبي لصد تدفّقات الأفراد، واحتجاز غير المرغوب في استقبالهم وتغليظ الرقابة والسيطرة على الحدود الأوروبية، وتنقلات المهاجرين غير النظاميين، وطالبي اللجوء. يقترح الميثاق أيضاً تسريع إجراءات فحص طلبات طالبي اللجوء على الحدود الأوروبية خلال اعتقالهم، وتقرير ما إذا كان سيجري استقبالهم أو إعادتهم إلى بلدانهم، وقريباً مع الحكومة اللبنانية، لتهيئة بلدانها لكي تكون فضاء خلفياً لتنظيم حركة طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين لصالح الدول الأوروبية. لكن الاتفاق الأوروبي مع مصر هو الأضخم مالياً لرغبة الاتحاد الأوروبي بالأساس في تجنّب التداعيات الأمنية والسياسية لانهيار الاقتصاد المصري، والاعتماد على الدور المصري في احتواء آثار الحرب على غزّة، واستمرار الصراع الأهلي في السودان.

لقد أطلق الاتحاد الأوروبي مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995 في حقبة سياسية شابتها تطلعات كبيرة بأن تحفز هذه الشراكة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتنمية الاقتصادية والتواصل بين الشعوب في الفضاء الأوروبي المتوسطي. الآن وبعد 29 عاماً من تبنّي إعلان برشلونة، تغيّرت السياسة والتوجهات والمشكلات جذرياً في أوروبا والمنطقة العربية، واصبح الطموح الأكبر للاتحاد الأوروبي، والذي يمثل الهاجس الأول للهجرة واللجوء التعبير الأحدث عنه، هو تشييد جدار حديدي عازل ضد شعوب جنوب المتوسط، والتنصل السياسي من جذور (ومسبّبات) تفشي البيئة الطاردة للشعوب في الجنوب.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

تقرير كولونا... عنزة ولو طارت

أرنست خوري

تقرير لجنة تقصّي الحقائق المستقلة التي ترأستها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، حول وكالة أونروا للتثبت من حيادها، على ضوء الحملة الإسرائيلية المسعورة ضدها، يثبت أموراً كثيرة. أول ما يؤكده أن المجتمع الدولي يمكن أن يكون صاحب عينين مفتوحتين على الحق، ويمكن أن يرفض مسايرة كذب إسرائيل وجرائمها وسياساتها العدوانية. يُقال ذلك رغم إصرار المعادين للغرب، ظالماً كان أم مظلوماً، على وضع ذلك المجتمع الدولي بين مزدوجين عريضين يُقفلان الباب على العالم الرحب، ويفتحان شهيّة العيش على جزيرة معزولة لا يقطنها إلا المتشابهون. ثاني ما يثبته التقرير أن هذا الغرب ليس كتلة صمّاء متراصّة، وأنه يتيح مجالات شاسعة للاختلاف وللمشاكسة ولحرية التفكير والتعبير رغم كل العيوب القمعية التي تعتري تجارب ديمقراطية غربية نشاهد منها أمثلة بالمئات على هامش الإبادة الإسرائيلية الحالية في غزّة. التقرير الذي سرّبت صحيفة الغارديان البريطانية يوم الاثنين أجزاء من خلاصاته وتوصياته قبل أن يصدر كاملاً في اليوم نفسه (الاثنين)، يفضح مصفوفة الأكاذيب الإسرائيلية التي تبنّتها مجموعة من البلدان الغربية بعد عملية «حماس» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وقطعت على أساسها تمويلها عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ولجنة التحقيق التي باتت تُسمى اختصاراً «لجنة كولونا» تجسد الغرب بامتياز. مقرّرتها فرنسية، وليست أي فرنسية، بل وزيرة خارجية صارت تسمى «سابقة» فقط منذ التاسع من يناير/ كانون الثاني 2024، أي أنها كانت شخصية أساسية في الاصطفاف إلى جانب إسرائيل بعد صدمة «طوفان الأقصى»، وساهمت بفعالية في الترويج لرواية بدء تاريخ الصراع في السابع من أكتوبر فقط، ليصبح هجوم «حماس» سبباً لا نتيجة، أو نتيجة للإرهاب الفلسطيني حصراً، لا ردة فعل، وإن كانت عدمية ونتائجها كارثية، على عقود من الاحتلال والاضطهاد والأبارتهايد.

ومراجعة الوزيرة الفرنسية السابقة استندت إلى تقييم مفصّل قدمته ثلاث هيئات بحثية غربية جداً، وهي معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيل

الصراع الإسرائيلي الإيراني و تحديات الوكلاء

بشرى المقطري

يأتي التصعيد الإسرائيلي - الإيراني في سياق إعادة ضبط استراتيجية الردع ومحاولة فرض معادلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، فبعد جولات من الصراع تركّز معظمها في حروب الظل، غيّرت الهجمات العسكرية المتبادلة قواعد الاشتباك التقليدية بين الطرفين إلى المواجهة المباشرة، وذلك باستهدافهما العمق الجغرافي، ومع أن إسرائيل لم تتبنَّ الهجوم الأخير على إيران الذي طاول إقليم أصفهان، بالإضافة إلى مواقع في سورية، فيما حرصت إيران على احتواء تبعات الهجوم الإسرائيلي، فإن اللافت في الجولة الأولى من معركة الردع هو جبهة إسناد إيران من الوكلاء وطرقهم في الدفاع عن حليفهم، وانعكاس ذلك على مركزهم المحلي.

التحرّك في محيطها القومي، أياً كان حجم التنافسات السياسية والمذهبية مع خصومها، يعضُد مركز إيران في صراعها مع إسرائيل، ليس عسكرياً، وإنما بوسائل الردع والضغط المتعدّدة التي تمتلكها. وإذا كان الكيان الإسرائيلي يعتمد على القوة العسكرية، إلى جانب تحالف غربي واسع، أصبح قوة إسناد عسكرية وطوقاً للدفاع عن إسرائيل، فإن المجال الحيوي المحلي والإقليمي المعادي لإسرائيل، كونها دولة استيطان، يجعلها تتحرّك في محيط مناوئ لها، بحيث تظلّ معزولة في الأراضي المحتلة، وإن استثمرت مخاوف الدول العربية من تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني، إلى جانب أن وجودها في بيئة مناوئة لها يجعلها في حاجةٍ إلى إسناد عسكري كبير في أي مواجهةٍ محتملةٍ مع إيران، وهو ما أكّده الهجوم الإيراني على إسرائيل ودخول أميركا وبريطانيا وفرنسا جبهة موحّدة للدفاع عنها، فيما تعتمد إيران على عوامل قوة تُضاف إلى قوتها العسكرية، وذلك بإدارة نطاقات نفوذها خارج أراضيها وتوجيهها عسكرياً في حالات التهديد وذلك من خلال وكلائها، فقد شكّل الهجوم الإيراني أول اختبار واقعي لفعالية الوكلاء، إذ أكد دورهم المركزي قوة ردع إضافية، تدافع عن التهديدات الخارجية التي تتعرض لها. ومع أن سياسة تنمية الوكلاء التي تستخدمها إيران وغيرها من الدول في المنطقة، تظلّ انتهاكا صريحا لسيادة الدول، إضافة إلى جر البلدان التي ينشط فيها وكلاؤها إلى حالة صراع دائمة، إلى جانب مضاعفة معاناة الشعوب في هذه البلدان، فإن إيران، وخلافاً للسعودية والإمارات، اللتين نمّتا وكلاء لتوسيع رقعة نفوذهما الإقليمي، استطاعت إدارة وكلائها بفعالية، حيث نقلت علاقتها بالوكلاء من مستوى الخضوع الكلي لقراراتها إلى التحالف الاستراتيجي الذي يتغيّر بحسب أجنداتها ودرجة التهديدات الإقليمية التي تتعرّض لها، إضافة إلى شمولية التنسيق العملياتي والعسكري في إدارة جبهات الوكلاء، وهو ما أثبته هجومها أخيراً على إسرائيل وانخراط وكلائها في لبنان واليمن في تنفيذ الهجمات، بحيث منحها ذلك تفوّقاً على إسرائيل في اتساع نطاق الهجمات وتعدّد جغرافيتها، وأيضا الأوراق العسكرية التي يمتلكها وكلاؤها للضغط على إسرائيل وحلفائها الغربيين. وإذا كانت التراتبية في هرمية الوكلاء انعكست على مستوى الدعم العسكري الذي تقدّمه إيران لوكلائها وتوفير الحماية، وتدخّلاتها المباشرة أو غير المباشرة في معادلة الردع ضد خصومها الإقليميين، بحيث أوجد ذلك تمايزاتٍ في العلاقة بينها وبين وكلائها تخضع للترابط العقائدي والسياق التاريخي في تشكيل أذرعها الرئيسية، وأيضا القرب الجغرافي بالنسبة لإيران، وتأثير ذلك على أمنها القومي، فإن انخراط معظم وكلائها في الهجوم على إسرائيل أكد قدرتها على توحيد جبهاتها الخارجية لتنفيذ أهدافها وتجاوز تباينات التفضيل وامتيازات الموقع الجغرافي.

> شكّل الهجوم الإيراني على إسرائيل أول اختبار واقعي لفعالية الوكلاء، إذ أكد دورهم المركزي قوة ردع إضافية
>
> مثل دخول جماعة الحوثي على خط الصراع الإسرائيلي - الإيراني متغيّراً عسكرياً وسياسياً، إذ حوّل اليمن إلى جبهة إسناد عسكري لإيران

في العلاقة الاستراتيجية بين إيران ووكلائها تتباين مستويات هذه العلاقة، وأيضا حجم الدعم والإسناد والتدخلات، وظل ذلك حاضرا في حروب الظل التي دارت مع إسرائيل وصولاً إلى تغيير قواعد الاشتباك في الجولة التي استجدّت أخيراً من الصراع. وفي حين أن علاقتها مع وكلائها استتبعته كلفة عسكرية وسياسية وإنسانية عليهم، فإلى جانب إنهاك وكلائها في حروبها الإقليمية، فإنها ربطت البلدان التي ينشط بها وكلاؤها في المعادلة الإيرانية أمنيا وعسكريا، وجرّها إلى الصراع الإقليمي مع منافسيها وحالياً في صراعها مع إسرائيل، بحيث حوّلت هذه البلدان إلى ساحة لانتقام خصومها. وربما تمثل الساحة السورية مثالاً على ذلك، فإلى جانب كونها مسرحاً دائماً لحروب الظل التي تشنها إسرائيل ضد خصمها الإيراني، بما في ذلك استهداف القوى المتحالفة مع إيران في سورية من قبل أميركا، فإن الساحة السورية تدفع ثمن تبعات التصعيد الإسرائيلي الإيراني حالياً، حيث زامنت إسرائيل هجماتها على العمق الإيراني بشن أهداف طاولت سورية، ومع أن تغيير إيران لقواعد الاشتباك مع إسرائيل خضع لمركزية سورية كمنطقة نفوذ رئيسية. إذ إن هجومها على إسرائيل أتى في سياق الرد على استهداف قنصليتها في دمشق والانتقام لمقتل قادة عسكريين بارزين، وأيضا دفاعا عن مصالحها في سورية، وحماية وكيلها، ممثلا بنظام بشار الأسد، كأحد قوى معسكر المقاومة ضد إسرائيل، فإن الكلفة الباهظة التي تدفعها سورية تجعل من أي تدخل إيراني لنصرة وكيلها عبئا إضافيا. في المقابل، ومع كون اليمن جبهة ثانوية بالنسبة لإيران، أي خارج أولوياتها الأمنية والعسكرية والاستراتيجية، فإن إثبات جماعة الحوثي فاعليتها كقوى في معسكر المقاومة، واستهدافها السفن التابعة لإسرائيل والقوى الغربية في الممرات المائية اليمنية، الأمر الذي ترتب عليه استهدافها عسكريا من أميركا وإسرائيل، لم يدفع إيران إلى تبنّي موقف حازم للدفاع عن وكيلها، ومن ثم فإن اليمن بالنسبة لإيران تظل ساحة للضغط، وإن جرّت عليها ويلات كثيرة، فيما تبقى الجماعة شريكا في الخسائر.

مثل دخول جماعة الحوثي على خط الصراع الإسرائيلي - الإيراني متغيّراً عسكرياً وسياسياً، إذ حوّل اليمن إلى جبهة إسناد عسكري لإيران. ومع أن بُعد اليمن جغرافيا يجعلها جبهة ثانوية في أي حرب شاملة مقبلة مع إسرائيل، مقارنة بالجبهات اللبنانية والسورية والعراقية التي تتماس مع الأراضي المحتلة، والتي تشكّل نقاط ضغط على إسرائيل وعلى حلفائها الغربيين، فإن انخراط جماعة الحوثي في الرد العسكري الإيراني أخيراً على إسرائيل جعلها طرفاً في معادلة أمن إيران في المنطقة، ومن ثم طرفاً في أي حرب تستهدفها في الوقت الحالي أو في المستقبل، كما أن التقارب المذهبي إلى حدٍّ ما مع إيران يجعل الجماعة تنضوي في تحالفٍ مع القوى الشيعية التي تتزعّمها إيران، ومن ثم تكتّل عسكري وأمني في أي صراع يستهدف إيران، إضافة إلى العداء مع إسرائيل وأميركا، الذي يشكل قوام السند الأيديولوجي لجماعة الحوثي وإيران، والذي منحته حرب الكيان الإسرائيلي على قطاع غزّة زخماً جديداً. ومن الأيديولوجي والسياسي إلى العسكري، فإنه، وبعيداً عن مقدار الدعم العسكري الذي تقدّمه إيران لوكيلها في اليمن، تحشُد الجماعة مقوماتها العسكرية وموقعها سلطة أمر واقع في اليمن، تشرف على بعض الممرّات المائية اليمنية، لتعضيد مركز حليفها في صراعه مع إسرائيل، سواء في حروب الظل أو في حال استمرار تغيير قواعد الاشتباك بين الطرفين وتنفيذ هجمات متبادلة، فبالإضافة إلى شنّ هجمات بالتنسيق مع إيران ضد إسرائيل، فإن الجماعة سوف تستمر في استهداف السفن التابعة لإسرائيل وحلفائها في الممرّات المائية. التماهي مع استراتيجية أمن الحليف يتخطى مسؤولية الوكيل ومدى إلزاميتها إلى تحميله كلفة كبيرة، وخاصة في حالة جماعة الحوثي، إذ إن انخراطها في الهجوم الإيراني على إسرائيل شكل تحوّلاً في وظيفتها، وانتقالها من وكيلٍ مناصرٍ إلى وكيل فاعل، وذراع وإن كان ثانويا، وتداعيات ذلك على أجنحة الجماعة، وبشكل خاص الجناح المناوئ لإيران، والذي ظلّ يحرص على تأكيد البعد اليمني لمذهب الجماعة وسيطرتها على السلطة، خصوصاً في الوقت الحالي، حيث تواجه الجماعة تحدّيات داخلية عديدة، إلى جانب تأثير انضوائها في معادلة أمن إيران على اليمن، بتحويل الأراضي اليمنية والممرّات المائية إلى أداة لنصرة حليفها، فعلى الرغم من تنفيذ الجماعة في السنوات الأولى من الحرب لهجمات متنوّعة أتت في سياق حرب الظل التي تدور بين إسرائيل وإيران، وكذلك هجماتٍ صاروخية ضد الأراضي السعودية والمنشآت النفطية، فإن هذه الهجمات كانت تكيّف باستهداف السعودية وحلفائها في المنطقة، لخوضها حرباً في اليمن. ومن جهة أخرى، فإن شن الجماعة هجمات ضد السفن الموالية لإسرائيل وحلفائها الغربيين كان تحت مظلة دعم المقاومة في غزّة، والدفاع عن الفلسطينيين، كونها إحدى القوى المناوئة لإسرائيل، ومن ثم لم تنخرط الجماعة في صراع مباشر يدعم حليفها الإقليمي، وهو ما مكنها من المناورة بشأن علاقتها بإيران، ومقدار التوظيف والتبعية في العلاقة بين الطرفين. ومن ثم فإن مشاركتها في الهجوم الإيراني على إسرائيل حسم دورها وكيلاً، إلى جانب تحويلها إلى قوة إسناد عسكرية لحليفها في الصراع الإسرائيلي أو أي حرب مقبلة تستهدف إيران.

ومن جهة ثانية، كشف انخراط الجماعة في تنفيذ الهجوم على إسرائيل، بالطائرات المسيّرة، بمعية إيران ووكلائها في المنطقة، مستوى التنسيق العسكري بين الجماعة وحليفها وجهوزيّتها في تبنّي حرب حليفها، مقابل تجاهل تبعات دفع اليمن إلى مربّع الصراع الإسرائيلي الإيراني، إذ إن انخراطها في الهجوم الإيراني حول الممرّات اليمنية من ورقة عسكرية لدعم فلسطين، والضغط على إسرائيل وشركائها الغربيين إلى ساحة مواجهة لدعم حليفها، ومن ثم تغيير معادلة الصراع في البحر الأحمر، إضافة إلى الوسائل التي ستلجأ إليها إيران في حال توسّع الصراع في المنطقة، من إقناع وكيلها بإغلاق باب المندب إلى الانخراط في مواجهة إقليمية مباشرة مع إسرائيل، مقابل الخطوات التي سيلجأ إليها حلفاء إسرائيل، سواء بفرض عقوباتٍ جديدة على إيران ووكلائها بما في ذلك الجماعة، إضافة إلى الاستمرار في عسكرة المياه اليمنية والمضائق بوصول قوات عسكرية إضافية إلى البحر الأحمر، إذ إن انخراط أميركا وبريطانيا وفرنسا في صد الهجمات الإيرانية كشف الدور الحقيقي للقوات العسكرية التي تنشط في الممرّات والمضائق اليمنية، بحماية حليفها الإسرائيلي، وأنها في حال اندلاع حرب شاملة ستكون قوة ضاربة ضد إيران ووكلائها في المنطقة، ومنها اليمن.

(كاتبة يمنية)

أين صوت الجامعات العربية؟

علي أنوزلا

تتعالى أصوات يزداد حجمها يوميا في جامعات في جميع أنحاء العالم منددّة بمجازر الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزّة منذ نحو مائتي يوم، متّجهة إلى تشكيل تكتّل عالمي من الجامعات في إطار أكبر حركة طلابية عالمية شبيهة بتلك التي عرفها العالم في سبعينيات القرن الماضي وستينياته، وأدّت إلى وقف حربي الجزائر وفيتنام. انطلقت بداية الحركة الطلابية الجديدة من جامعة كولومبيا في أميركا، أطلقتها حركة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، التي نصب أعضاؤها خيامهم في حديقة الجامعة منذ يوم 17 إبريل/ نيسان الجاري، ما أدّى إلى تعطيل الدراسة في جميع أقسام الجامعة، ودفع رئيسها إلى استدعاء الشرطة لاعتقال المتظاهرين، وهو ما فجّر غضب الطلاب وأدى لانضمام طلاب آخرين وأعضاء من هيئة التدريس إلى مخيّم المحتجّين الذي تحوّل إلى حديقة «هايد بارك» أميركية تعقد فيها دورات تعليمية ويتناوب متحدّثون على منصّتها يخاطبون الطلاب، وتنظم فيها أنشطة تتوزّع ما بين ترديد الشعارات والغناء والرقص على نغمات الدبكة الفلسطينية، بحيث أصبح الطلاب يقولون إنهم سيظلّون هناك «يغنّون ويشاهدون ويصلون ويقرأون ويرقصون ويتقاسمون كسرات الخبز» إلى حين الاستجابة لمطالبهم.

زخم هذه الحركة المتنامي، بعدما بدأت صغيرة بحفنةٍ من الطلاب، دفع طلاب جامعات أخرى في أميركا إلى التضامن معهم، قبل أن يمتد التضامن ليصل إلى جامعاتٍ في جميع أنحاء العالم، وتلتحق بهم أسماء كبيرة في عالم السياسة والثقافة والفكر والفن. وفي الوقت نفسه، ارتفع سقف مطالب الحركة الطلابية التي أصبح مطلبها يتجاوز وقف إطلاق النار وإعادة زملائهم الموقوفين، إلى إنهاء كل تعاقد بين الجامعة والمجمع الصناعي الحربي الذي يزوّد إسرائيل بالسلاح، ومطالبة مجلس الجامعة بإعادة النظر في كل الاتفاقات التي أبرمتها مع المجمّعات الصناعية العسكرية ومؤسّسات البحث الإسرائيلية، على ضوء القيم الأساسية للجامعة المتمثلة في العدالة والسلام وحقوق الإنسان.

> أصبح رؤساء الجامعات المغربية، في العقدين الأخيرين، مجرّد موظفين يحرصون على مناصبهم ومزاياهم أكثر من حرصهم على سمعتهم العلمية

انتقلت عدوى هذا الاحتجاج الطلابي إلى جامعات أخرى داخل أميركا وفي العالم أمام استمرار الحرب واستمرار الصمت والتواطؤ الدولي مع المجرمين، فطلابٌ عديدون في العالم أصبحوا ينظرون إلى «مخيّم التضامن مع غزّة» في جامعة كولومبيا بواشنطن فعلاً بطولياً يسعون إلى الاحتذاء به للضغط على جامعاتهم، ومن خلالها على حكومات دولهم للتحرّك لوقف حرب الإبادة التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العزّل الأبرياء في غزّة والضفة الغربية.

ومن أجل كسر هذا الحركة، يتم إشهار سلاح «معاداة السامية» التقليدي لإسكات كل صوت ينتقد إسرائيل وأفعالها الإجرامية، لكن أمام وعي الطلاب فإن هذا السلاح لم يعُد يُجدي، خصوصاً بعدما أكد الطلاب أنهم سيستمرّون في احتجاجهم حتى تُسمع أصواتهم ضد المذبحة الجماعية للفلسطينيين في غزّة، معلنين أن حركتهم سلمية تسير على خطى حركات الحقوق المدنية والحركات المناهضة للحرب على مر التاريخ الأميركي.

وبالفعل، منذ خمسينيات القرن الماضي أصبحت الحركات الطلابية تعتبر، حقاً، محرّك الثورات نحو التحرّر والديمقراطية، في مختلف الدول، من أميركا إلى أوروبا إلى شرق آسيا وفي المنطقة العربية إبّان فترة الربيع العربي، لتحتلّ المكانة التي كانت توليها الماركسية لدور الطبقة العاملة في التغيير على اعتبار أن الصراع الطبقي هو محرّك التاريخ، كما كان يقول الماركسيون، لكن بسبب ضعف النقابات وتسييسها وارتشائها، أصبحت الحركة الطلابية هي القادرة على صنع التغيير في مجتمعاتها، لما لها من طاقة شبابية، واستقلال سياسي عن الأحزاب وجماعات المصالح، ونظراً إلى ما تختزله من طاقات شبابية كبيرة تجعلها صانعة المستقبل بلا منازع.

ولكننا في منطقتنا العربية نكاد لا نجد أي صدىً لصوت طلابها أو جامعاتها، أو على الأقل لم يصل صداه إلى خارج دوله، لأسبابٍ غير معروفة وغير مبرّرة أيضا، لأن الفعل النضالي هو الذي يفرض نفسه على الأحداث. وفي الحالة المغربية القريبة من كاتب هذه المقالة، ما يهيمن على الجامعة اليوم هما هاجسا الخوف والقمع. خوف الأساتذة والكوادر الجامعية من رفع أصواتهم عاليا داخل الحرم الجامعي لنصرة القضية الفلسطينية. وفي المقابل القمع الممنهج الذي تتعرّض له الحركات الطلابية التي تريد أن ترفع صوتها منددّة بالحرب الإجرامية في غزّة. ففي الشهر الماضي (مارس/ آذار)، استدعت رئاسة جامعة تطوان قوات الأمن لمحاصرة الحرم الجامعي وإغلاقه أمام الطلبة لمنع تنظيم الملتقى السادس حول القدس الذي دأب اتحاد الطلبة المغربية، الذي يهيمن عليه فصيل طلاب جماعة العدل والإحسان داخل الجامعة، وكان اللقاء سيُعقد تحت شعار «طوفان الأقصى.. شرف الأمة وعزّتها، عنوان نصرها وتحرّرها»، لكن رئيس الجامعة قرّر إيقاف الدراسة وإغلاق جميع مرافق المؤسّسات التابعة لجامعته ثلاثة أيام، وهي التي كان مقرّراً عقد الملتقى فيها! وفي الجامعات المغربية الأخرى التي تزيد عن الثلاثين، من دون احتساب المعاهد والمدارس العليا، يخيّم الصمت المشوب بالخوف، سواء بين صفوف الطلاب أو بين سلك الأساتذة والمدرسين. وحسب ما قال أستاذ جامعي مرموق ومعروف بمواقفه التقدّمية المساندة للقضايا العادلة، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، لكاتب هذا المقال، الخوف هو الذي يمنع الجامعات المغربية من التحرّك لنصرة القضية الفلسطينية ومساندة الفلسطينيين، ويستدلّ بحديث بينه وبين رئيس جامعته، وهي مرموقة في الرباط، عندما طرح عليه موضوع تنظيم فعالية علمية تتناول الحرب على غزّة، برّر رئيس الجامعة خوفه من تنظيم فعالية علمية كهذه بأن «الجهات العليا» في الدولة قد لا تسمح بها، خصوصاً في ظل التطبيع الرسمي بين الدولة المغربية والكيان الصهيوني والذي شمل أيضا جامعات مغربية!

الجامعة منارة العلم وقائدة المجتمع، وفي المغرب كانت تاريخيّا حاضرة في كل المنعطفات الكبيرة التي مرّت بها التحولات المغربية، حتى في أحلك سنوات الجمر والرصاص، حيث كان طلبة الجامعات وأساتذتها في المقدّمة لقيادة الحركات الاجتماعية والسياسية التي دافعت عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لكن رؤساء هذه الجامعات أصبحوا، في العقدين الأخيرين، مجرّد موظفين يحرصون على مناصبهم ومزاياهم أكثر من حرصهم على سمعتهم العلمية ومكانتهم الرمزية داخل المجتمع، ينتظرون «الإشارات» التي تأتيهم من السلطة للامتثال لها، ولا يتردّدون في قمع كل الأصوات المزعجة التي قد تجلب عليهم غضب السلطة وعدم رضاها الذي قد يكلفهم مواقعهم ويحطّم آمالهم في تسلق سلالم الولاء والطاعة لها. أما الحركة الطلابية المغربية فقد كانت دائما في مقدّمة نضال الشعب المغربي، تقود حركته المدنيّة، وتوجّه أحزابه السياسية، وقدّمت على مر تاريخ المغرب الكثير من المواقف البطولة والتضحيات الكبيرة لقيادة المجتمع نحو التغيير والتقدم والتطوّر. وفي فترة الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب، سواء في أثناء حركة 20 فبراير/ شباط عام 2011 أو في أثناء حراك الريف عام 2016 كان شباب الجامعات هم الذين يقودون (ويؤطّرون) التظاهرات التي جذبت آلاف الشباب من جميع الفئات ومن كل المستويات التعليمية، ما أعطى لتلك الحراكات زخماً كبيراً كان له أثره داخل المجتمع لولا تكالب السلطة والدولة والأحزاب عليها. وما يمنع اليوم الحركة الطلابية المغربية من التعبير عن صوتها عاليا هو موجة القمع الممنهج الذي نجحت آلة القمع في المغرب بتعميمه على جميع أصوات الاحتجاج.

وفي انتظار أن يصحو ضمير الجامعات في منطقتنا العربية، فإن الحرب الإجرامية الدائرة رحاها في غزة جعلت كثيرين، حتى من البعيدين عن المنطقة وعن القضية، يعانون من أزمة أخلاقية عميقة، وإذا لم يستجب العالم للأصوات التي ترتفع مطالبة بوضع حد للمأساة، سوف تكون لهذه الأزمة الأخلاقية تداعيات رهيبة وعواقب إنسانية مدمّرة على مستقبل التعايش البشري القائم على قيم نراها اليوم تتحطّم أمامنا مثل أصنام بالية ولا أحد يتحرّك!

(كاتب وإعلامي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads